

جهود مشايخ الأزهر في مواجهة العلمانية

الشيخ حسونة النواوي والشيخ عبد الحليم محمود نموذجاً

إعداد الدكتور

ناصر عبد المالك هاشم توني

قسم الدعوة والثقافة الإسلامية

كلية أصول الدين والدعوة، بأسسيوط

جامعة الأزهر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جهود مشايخ الأزهر في مواجهة العلمانية الشيخ حسونة النواوي والشيخ عبد الحلیم محمود نموذجاً ناصر عبد المالك هاشم توني

قسم الدعوة والثقافة الإسلامية، كلية أصول الدين والدعوة، جامعة الأزهر، بأسوط، مصر.
قسم الدراسات الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، جامعة حائل، السعودية.

البريد الإلكتروني: d_naser22@yahoo.com

ملخص البحث:

العلمانية هي أحد التيارات الفلسفية الحديثة التي ظهرت في الغرب وانتقلت إلى العالم الإسلامي بسبب الاستعمار الذي سيطر على العالم الإسلامي، وتقوم فلسفة العلمانية على فصل الدين عن الحياة بأوسع معانيها وحصار الدين في المساجد ودور العبادة دون أن يكون له صلة بحياة الناس وديانهم. ولأن الإسلام يقوم على حراسة دين الناس وديانهم ومصالحهم الضرورية فكان لابد من الصدام بين الدين والعلمانية. لقد طبقت العلمانية كنظام للحكم في مصر بعد دخول الاستعمار الغربي. وبدأ الصراع من ذلك التاريخ ولا زال مستمراً حتى اليوم بين أنصار الدين وعلاقته بالدنيا وبين أنصار فصل الدين عن الدنيا. من هذا المنطلق يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على أحد جوانب جهاد مشايخ الأزهر في مواجهة التيارات المنحرفة عن الإيمان، ومن هؤلاء العظماء شيخ الإسلام حسونة النواوي وشيخ الإسلام عبد الحلیم محمود، وجهودهما في مواجهة العلمانية في مصر الحديثة. في هذا الهدف سيعرف الباحث العلمانية ونشأتها وتطورها وسيطرتها على جميع مظاهر الحياة في الغرب، وانتقالها أخيراً إلى الشرق الإسلامي ومحاولتها أن تفعل به ما فعلته هناك. والتعريف بجهود مشايخ الأزهر في مواجهة التيارات العلمانية؛ كنموذج الشيخين الجليلين حسونة النواوي وعبد الحلیم محمود، رحمهما الله.

كلمات مفتاحية: الأزهر - المذاهب الفكرية - الثورة الفرنسية - مصر الحديثة - العلمانية.

Efforts of the Grand Imams of Al-Azhar in Confronting Secularism Sheikh Hassouna Al-Nawawi and Sheikh Abdel Halim Mahmoud as Models

By: Nasser Abdul- Malik Hashem Tony
Department of Dawah and Islamic Culture
Faculty of Osoul Al- Deen and Dawah in Assiut
Azhar University, Egypt

&
Department of Islamic Studies
College of Sharia and Law
Hail University, K.S.A

Abstract

Secularism is one of the modern philosophical trends that emerged in the West and found its way to the Islamic world through colonialism that controlled the Islamic world. The philosophy of secularism is based on separating religion from life in its broadest sense, and confining religion to mosques and places of worship without having any connections to people's lives and their world. Due to the fact that Islam is based on protecting people's religion, their worldly affairs, and their essential interests, there had to be a clash in between religion and secularism. Being a system of government, secularism was applied in Egypt after the entry of Western colonialism. From that date on, the conflict began and continues until today between the supporters of religion and its relationship with the world and the supporters of separating religion from the world. From such standpoint, this research sheds light on an aspect of the Grand Imams of Al-Azhar's struggle against the currents that deviated from the faith. Sheikh Al-Islam Hassouna Al-Nawawi and Sheikh Al-Islam Abdel Halim Mahmoud constitute two great figures whose efforts in confronting secularism in modern Egypt are apparent. Regarding this objective, the research paper defines secularism, its origins, its development, and control over all aspects of life in the West, as well as its movement to the Islamic East lately. In addition, the research highlights the attempt of secularism to influence the Islamic East as it did with the West. Moreover, the research paper tries to identify the efforts of the Grand Imams of Al-Azhar in confronting secular trends considering the efforts of the two venerable Sheikhs Hassouna Al-Nawawi and Abdel Halim Mahmoud (May Allah have mercy on them) as outstanding models.

Key words: Al- Azhar, intellectual schools, the French Revolution, Modern Egypt, secularism

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

لقد أخذ الأزهر الشريف على عاتقه نشر نور الله في الكون، بتدريس علوم الدين والدنيا: علوم الشريعة واللغة، وكذلك العلوم المدنية، الأمر الذي ييسر للإنسان سبيله، ويسير له حياته، ويجعله مدركاً لعظمة الله في قوله، ولعظمة الله في كونه، في ضوء قوله تعالى: ﴿سُنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ (فصلت: ٥٣)

إن الأزهر الشريف بعلمائه، وشيوخه، وعلى مدى تاريخه، عُني بكتاب الله تعالى، تلاوة وتحفيظاً، تعلماً وتعليماً، شرحاً وتوضيحاً، دراسة وتفسيراً، تعمقاً وتبليغاً، رجاء أن ينال الخيرية، التي بَشَّرَ بها سيد البشرية، محمدٌ ﷺ، ففي صحيح البخاري عن عثمان رضي الله عنه قال: قال رسول الله "خيركم من تعلم القرآن وعلمه".

لقد عكف الأزهر على القيام برسالة الدعوة إلى الله، اقتداءً بحبيبه ومجتلباه، وخليله ومصطفاه، وهو إذ يقدم هذا الدين العظيم إلى الناس، يقدمه بوجهه الحقيقي، بوجهه المشرق، الوضئ، المضئ، الداعي إلى التأخي والتآزر، والتعاون والتواصل، والتحاب والتكافل، والتراحم والتلاحم، تطبيقاً لأخلاق ديننا وسجايانا نبينا ﷺ.

إن الأزهر الشريف يقدم الإسلام بوسطيته السمحة، التي تظهر بجلاء أنه دين الحق والخير، دين العطاء والإخاء، دين الأمن والأمان، دين السلم والسلام، دين التسامح والتسامح والتصالح.

إن الإسلام يضيء الدنيا بنوره وآياته، ويضيء القلوب بعطاءاته وإشراقته، ويضيء وجه الحياة أحكامه وتشريعاته، وهذا ما يركز عليه الأزهر وما يسلط الأضواء عليه، ويقدم به هذا الدين العظيم. والأزهر الشريف ينهض بهذه الرسالة، ويحمل تلك الأمانة، ويؤدي هذه

المهمة الجليلة، بالدعوة الى الله - ﷻ - بالحكمة والموعظة الحسنة، امتثالا لقول الله تعالى
لسيد الدعاة ﷺ: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ (النحل: ١٢٥).

وحسب الإسلام شرفا أنه يرقى بمن يعتنقه، وبقدر الالتزام بروحه ونصوصه، وعظمته
وسماحته، يكون التقدم والتحضر، والرخاء والازدهار، على عكس الأديان الأخرى التي
تقهقرت أوروبا في ظلها، وتاهت في ظلمات العصور الوسطى عندما هيمنت دور العبادات
على مقدرات الحياة فيها. وقد شاء الله - ﷻ - كما قال بعض مشايخ أزهرنا العظيم - أن
يكون الأزهر الشريف أحد الحصون الحافظة لكتاب الله، والدرع الحصين للزود عن
الأفكار الهدامة والعقائد الفاسدة، لذا نرى مشايخ الأزهر على مر العصور وهم يدافعون عن
الدين والعقيدة الإسلامية الصحيحة، بعيد عن التطرف والإلحاد، صامدين للتصدي عن
الدين وتظهر جهودهم في بيان مواقفهم ضد العلمانية، إذ قام أكثر من ألف عام على علوم
القرآن الكريم، وتحليل أسلوبه، وتوضيح إعجازه، شرحا في حلقات الدرس، وتأليفا في
صفحات الكتب، ومحاضرات في المساجد ودور العلم، مضيفا إلى ذلك ما يتطلب شرح
الكتاب الحكيم من روافد أصول الفكر الإسلامي، وأخصها حديث رسول الله ﷺ، وعلوم
التشريع الفقهي، وفنون اللسان العربي، ومواد التربية الإسلامية، وحجج العقيدة الإسلامية،
مما ازدهر به التراث الفكري في الإسلام

أما عن أهداف البحث فيمكن إجمالها فيما يلي:

إبراز جهود الشيخ النواوي والشيخ عبد الحليم محمود في مواجهة العلمانية وبيان
إلحادها ومدى صلتها بالماسونية العالمية، وكان المنهج المتبع في البحث هو المنهج
الوصفي الذي يقوم على دراسة جهود الشخصيتين وتحليل ودراسة الظواهر المتعلقة بهما

المطلب الثالث: موقف الشيخ النواوي من العلمانية وقضية تحرير المرأة.

أما المبحث الثاني: فكان تحت عنوان: (جهود الأستاذ الإمام شيخ الإسلام عبد الحلیم محمود في مواجهة العلمانية).

وقد اشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مولد الإمام الشيخ عبد الحلیم محمود ونشأته.

المطلب الثاني: موقف الشيخ الإمام عبد الحلیم محمود من القوانين العلمانية.

المطلب الثالث: جهود الإمام الأكبر الشيخ عبد الحلیم محمود في مواجهة العلمانية.

أما النتائج والتوصيات: فقد تحدثت فيها عن أهم النتائج التي توصل اليها، ثم ثبت المصادر والمراجع وفهرس الموضوعات

وأخيراً: أرجو من الله تعالى أن يكون هذا البحث قد أسهم في الكشف عن جانب مشرق من تاريخ جهود مشايخ الأزهر الشريف فما كان من صواب فمن الله وحده، وما كان من خطأ فمني ومن الشيطان، وأخيراً أسأل تعالى أن يتقبل هذا العمل، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

التمهيد: (العلمانية ونشأتها)

تعريف العلمانية:

كثيراً ما يحصل اللبس عند القراء العرب، فيلفظون العلمانية بكسر العين بدلاً من فتحها، ويعتقدون أنها مشتقة من العلم، والصحيح أنها مشتقة من العالم أي الدنيا في مقابل الغيب وكل ما يتعلق بالملكوت. لذا فالكلمة ليست إلا اشتقاقاً خاطئاً درج على ألسن العرب وصار مصطلحاً لازماً، وكان يجب أن يقال بدلاً منها العالمانية أو الدنيوية. وسبب ذلك إن العلمانية مصطلح مترجم باعتباره اسماً لمذهب غربي، فهل هذه الترجمة دقيقة أو صحيحة؟

ما معنى العلمانية (Secularism)؟ هل هي بفتح العين واللام "العَلَمَنية" أو نسبة للعالم "العَالَمَنية" أو بكسر العين وسكون اللام نسبة للعلم "العِلْمَنية"؟

العلمانية في اللغات الغربية:

أولاً: الكلمة علمانية (Secularism) في الإنجليزية، أو (secularity) بالفرنسية، هي كلمة لا صلة لها بلفظ "العلم" ومشتقاته على الإطلاق. فالعلم في الإنجليزية والفرنسية معناه (Science)، والمذهب العلمي نطلق عليه كلمة (Scientism) (٢) والنسبة إلى العلم هي (Scientific) أو (Scientifique) في الفرنسية.

إن كلمة "سيكولاريزم = Sécularism" كلمة إنجليزية لها نظائرها في اللغات الأوروبية، وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية "سيكولوم = Seculum" وتعني "العصر" أو "الجيل" أو "القرن"، أما في لاتينية العصور الوسطى (التي تهمنا في هذا المدخل)، فإن الكلمة تعني "العالم" أو "الدنيا" (في مقابل الكنيسة).. والواضح أنها تحمل دلالات سلبية

مخالفة، فهي تعني "غير كهنوتي" و"غير ديني" و"غير مقدس". ولهذا استخدمت كلمة علمنة للإشارة إلى عضو الكهنوت الذي يتحلل من قسمه ويقرر أن يترك الكنيسة وينتقل إلى الدنيا.

وفي دائرة المعارف البريطانية أن العلمانية "حركة اجتماعية تهدف إلى صرف الناس وتوجيههم من الاهتمام بالآخرة إلى الاهتمام بهذه الدنيا وحدها. وظل هذا الاتجاه إلى العلمانية يتطور باستمرار خلال التاريخ الحديث كله باعتباره حركة مضادة للدين ومضادة للمسيحية".

كانت الكلمة تطبق على الأدب والتاريخ والفن.. ومن ثم على الكتاب والفنانين، وكانت تعني أيضا "غير معني بخدمة الدين، وأصبحت الكلمة مؤخرا تعني استبعاد تدريس المواد الدينية في المعاهد التي يُتفق عليها من المال العام) ومن هنا فإن تعبير "مدرسة علمانية" يكون بمعنى "مدرسة تعطي تعليما غير ديني".

والعلماني جملة هو الذي ينتمي إلى هذا العالم الآني والمرئي تمييزا له عن العالم الأزلي والروحي الآتي غير المرئي.

إنها "اللا دينية" "Unreligous" أو "Laïcisme" .. التي لا تعبر اهتماما للدين ولا للآخرة في شؤون الحياة العامة وحتى الخاصة، تهمشهما وتسقطهما من الاعتبار في أحسن الأحوال، إن لم تتنكر لهما جملة كما يوجد لدى بعض أجنحتها المتطرفة.

وقد استخدم المصطلح "سكيولار = Secular" لأول مرة (عام ١٦٤٨) عند توقيع صلح "وستفاليا" وبداية ظهور الدولة القومية (أي الدولة العلمانية الحديثة). وهو التاريخ الذي يعتمده كثير من المؤرخين بداية لمولد الظاهرة العلمانية في الغرب. أما من وجهة نظر

المفكرين الفرنسيين المدافعين عن مثل الاستنارة والمعروفين باسم الفلاسفة.. (الموسوعيين).. فإن الكلمة كانت تعني المصادرة الشرعية لممتلكات الكنيسة لصالح الدولة.. ويبدو أن جون هولوك (John Holyoke = ١٨١٧-١٩٠٦) هو أول من وضع المصطلح بمعناه الحديث الأكثر شمولاً. وقد حاول أن يجعله مصطلحاً محايداً تماماً، يصف "الإيمان بإمكانية إصلاح حال الإنسان من خلال الطرق المادية ودون التصدي لقضية الإيمان سواء بالقبول أو بالرفض. فهو لا يرفض الدين وإنما يتجاهله. وقد أسس هولوك حركة علمانية للدفاع عن هذه الرؤية وهو تعبير عن الفشل في التوصل إلى خطاب فلسفي مركب لوصف ظاهرة العلمانية. فهذا التعريف يقتصر على الإشارة إلى أوضح جوانب العلمنة وأكثرها ظهوراً، وأصبحت ظاهرة اجتماعية كاسحة وتحولاً بنيوياً عميقاً يتجاوز عملية فصل الدين عن الدولة.. وأي تعريفات معجمية.. وأي تصورات فكرية قاصرة محدودة، فلم يعد هناك رقعة للحياة العامة مستقلة عن الحياة الخاصة..

وقد أدرك هذا كثير من المفكرين الغربيين الذين تناولوا ظاهرة العلمانية، أي أنها عملية تغطي كل مجالات الحياة الإنسانية ظاهراً وباطناً، وتشمل ظواهر متجانسة.. ومع هذا لم يتم إعادة تعريف "العلمانية" وتوسيع الحقل الدلالي للمصطلح ليشير إلى المجالات الجديدة والمشاكل الناجمة عن تصاعد معدلات العلمنة وتغلغلها في كل جوانب الحياة. وتتضح الترجمة الصحيحة من التعريف الذي تورده المعاجم ودوائر المعارف الأجنبية للكلمة:

العلمانية في دوائر المعارف الغربية :

ورد في معجم أكسفورد: أن كلمة secular تعني دنيوي أو مادي، أي ليس دينياً ولا روحياً، مثل التربية اللاتينية والفن والتربية الموسيقي اللاتينية والسلطة اللاتينية، والحكومة المناهضة للكنيسة.

وفي دائرة المعارف الأمريكية: بأن العلمانية نظام أخلاقي مستقل مؤسس على مبادئ من الخلق الطبيعي، مستقل عن المظهر الديني أو الفوق طبيعي.

وفي دائرة معارف الدين والأخلاق: العلمانية توصف بأنها حركة ذات قصد أخلاقي منكر للدين، مع المقدمات السياسية والفلسفية، إذن فالعلمانية في المنظور الغربي تعني التحرر من الأديان بحكم التطور عبر "السيرورة" التاريخية، واعتبار الأديان مرحلة بدائية لأنها تشتمل على عناصر "خرافية" كالماورائيات والغيبيات، ولا يتم الخلاص من هذه الأعباء إلا عن طريق تحقيق النضج العقلي الذي تحققه العلمنة عبر آلياتها الثقافية والفكرية والإعلامية.

وتقول دائرة المعارف البريطانية تعريفاً للعلمانية مادة (secularism):

(هي أي حركة اجتماعية تهدف إلى صرف الناس وتوجيههم من الاهتمام بالآخرة إلى الاهتمام بهذه الدنيا وحدها. وظل الاتجاه إلى العلمانية (Secularism) يتطور باستمرار خلال التاريخ الحديث كله، باعتبارها حركة مضادة للدين ومضادة للمسيحية. (1) فالترجمة الصحيحة للكلمة هي (اللا دينية) أو (الدنيوية) لا بمعنى ما يقابل الأخروية فحسب، بل بمعنى أخص هو ما لا صلة له بالدين، أو ما كانت علاقته بالدين علاقة تضاد.

(1) Britannica, The Editors of Encyclopaedia. "Secularism". *Encyclopedia Britannica*, 13 May. 2020, <https://www.britannica.com/topic/secularism>. Accessed 30 August 2021.

أسباب نشأة المذاهب الإلحادية في الغرب :

الصراع بين الكنيسة والعلم :

كان الصراع بين الدين والعلم مشكلة من أعمق وأعقد المشكلات في التاريخ الفكري الأوروبي إن لم تكن أعمقها قاطبة، فمنذ عصر النهضة إلى عصرنا الحاضر والصراع على أشده بين مؤيدي العلم وأنصار الدين، ورغم كل الظواهر البارزة في الحياة الغربية التي تؤكد أن المعركة قد انتهت وأن العلم انتصر بصفة نهائية على خصمه اللدود، فإن هناك ما يدل دلالة قوية على أن الدين، أو على الأصح بعض قضايا الاعتقادية والسلوكية، لم تكن في عصر من العصور أقوى حجة منها في هذا العصر، فإن الأوفق أن نسمي ما حدث في الغرب صراعاً بين الكنيسة والعلم، وليس بين الدين والعلم.

ومن المؤسف حقاً أن جناية رجال الدين الأوروبيين -على الحقيقة- كانت أشنع وأنكى من جناية أنصار العلم عليها، وإن كان كل منهما مسئولاً عن النتائج المؤسفة لذلك الصراع، ذلك أن الكنيسة ارتكبت خطأين فادحين في آن واحد:

أحدهما: تحريف حقائق الوحي الإلهي وخلطها بكلام البشر.

والآخر: فرض الوصاية الطاغية على ما ليس داخلياً في دائرة اختصاصها.

والخطأ الأول مسؤول عن تسرب الخرافات الوثنية والمعلومات البشرية إلى كثير من تعاليم المسيحية، إذ جعلتها الكنيسة عقائد إلهية تدخل في صلب الدين وصميمه، وعدت الكفر بها كفراً بالوحي والدين.

والخطأ الثاني نشأ عن ضيق صدر الكنيسة بما يخالف تعاليمها الممزوجة وإصرارها الأعمى على التشبث بها، فكان الامتداد الطبيعي للطغيان الديني طغياناً فكرياً عاماً، وحاسبت الناس وأول عمل مارسته الكنيسة في هذا المجال هو احتكارها للعلم وهيمنتها على الفكر البشري بأجمعه.

الثورة الفرنسية :

كانت الثورة نتيجة لظلم الكنيسة ولذلك كان شعار هذه الثورة هو: اشنقوا آخر ملك بأمعاء آخر قسيس. ترتبط أولى محاولات الإنسان الأوروبي الانفلات من المظالم الإقطاعية بالاحتكاك المباشر بالمسلمين عن طريق الفتوحات الإسلامية في أوروبا، وبلغ ذلك ذروته إبان الحروب الصليبية، وليس غريباً أن يكون أرقاء فرنسا هم رواد الثورة على الإقطاعيين؛ فإن موقعها الجغرافي المحاذي للجزء المسلم من أوروبا " الأندلس، ثم حملاتها الصليبية الكثيفة مضافاً إليهما بعدها النسبي عن مركز البابوية في روما، كل هذه جعلتها أقرب إلى روح التحرر والانطلاق.

وهكذا قامت في فرنسا أول ثورة فلاحية "الجاكارية" في القرن الرابع عشر للميلاد، وهي وإن أخفقت، كالشأن في المحاولات الأولى، فقد هيأت الأذهان لإمكان القيام بعمل ناجح مستقبلاً، وأثرت في ظهور انتفاضات مماثلة في أنحاء القارة.

يقول ويلز: "كانت ثورة الشعب على الكنيسة دينية... فلم يكن اعتراضهم على قوة الكنيسة، بل على مساوئها ونواحي الضعف فيها، وكانت حركات تمردهم على الكنيسة حركات لا يقصد بها الفكك من الرقابة الدينية، بل طلب رقابة دينية أتم وأوفى... وقد اعترضوا على البابا لأنه الرأس الديني للعالم المسيحي، بل لأنه لم يكن كذلك -أي: لأنه كان أميراً ثرياً دنيوياً- بينما كان يجب أن يكون قائدهم الروحي".

وفي الوقت الذي عيل فيه صبر الشعب وأنهكته المجاعة والبؤس، كان هناك طبقتان تترنحان في أعطاف النعيم وتنغمسان في مختلف الملاذ هما: طبقة رجال الدين، وطبقة الأشراف، بالإضافة إلى الأسرة المالكة التي كانت عبئاً ثقيلاً على الجميع.

وكان إنقاذ الشعب يتطلب منه أن يقوم بعمل يودي بالظلم ويزيح كابوسه عن المهضومين، ووقف الشعب بكل فئاته "الفلاحين، المهنيين، القساوسة الصغار" جبهة واحدة، وكانت الجبهة الأخرى ائتلافاً بين الطبقتين المحتكرتين "رجال الدين والأشراف".

أهم نتائج الثورة الفرنسية:

تمخضت الثورة عن نتائج بالغة الأهمية، فقد ولدت لأول مرة في تاريخ أوروبا المسيحية دولة جمهورية لا دينية، تقوم فلسفتها على الحكم باسم الشعب "وليس باسم الله"، وعلى حرية التدين وعلى الحرية الشخصية بدلاً من التقيد بالأخلاق الدينية، وعلى دستور وضعي بدلاً من قرارات الكنيسة. مما أدى إلى تداخل المجتمع الأوروبي وتغيير بعض ملامحه الثابتة، فابتدأت المدن الأوروبية في النمو، وظهرت الطبقة الوسطى "البورجوازية" فظهر منافس قوي للإقطاعيين يتمثل في طبقة تجار المدن البورجوازيين، الذين كانوا بمثابة الطلائع للرأسماليين الكبار.

مذاهب ما بعد الثورة الفرنسية:

نشأة الفكر اللاديني الذي طبع عصر التنوير: - كما يسمى - بطابعه الخاص، والذي كانت مدارسه رغم تباينها تسعى إلى غاية واحدة، هي تقويض الدين واجتثاث مبادئه من النفوس، وقد سلكت كل مدرسة منحى خاصاً لتحقيق ذلك وأشهرها:

- ١- مدرسة ذات طابع علمي عام، وأبرز الأمثلة عليها الكتاب الموسوعيين الذين كتبوا دائرة المعارف بزعامة "ديدرو"، وكانوا كما يقول ويلز: "يناصبون الأديان عداوة عمياء".
- ٢- مدرسة ذات طابع اجتماعي وسياسي: ويرأس هذا الاتجاه "روسو" صاحب كتاب "العقد الاجتماعي" الذي أطلق عليه "إنجيل الثورة الفرنسية" و"مونتسكيو" صاحب "روح القوانين"، ومن كتابات هؤلاء استلهم زعماء الثورة مبادئهم واقتباساتهم.

والغرض من فكرة العقد الاجتماعي واضح للعيان؛ فهي تهدف إلى استبدال "المصلحة الاجتماعية" أو الرابطة النفعية للأفراد "بالأخلاق والنظم الدينية وتحل عبادة المجتمع" ممثلاً في الوطن أو القوم محل عبادة الله، وذلك ما نادى به الثورة حريفاً.

٣- مدرسة ذات طابع فلسفي: سبق الفلاسفة العقلانيون غيرهم في بحث علاقة الفرد بالدولة، والمناداة بمجتمع ينفصل فيه الدين عن الدولة، وكانت فكرتهم اللادينية أوسع مما تصوره ميكا فيلي، لأن الدين نفسه عندهم يجب أن يلغى ليحل محله "الدين الطبيعي، أو القانون الطبيعي"

"ومن الخطورة على الدين وعلى الدولة على السواء إعطاء من يقومون بشئون الدين الحق في إصدار القرارات أيّاً كانت، أو التدخل في شئون الدولة، وعلى العكس يكون الاستقرار أعظم إذا اقتصرنا على الإجابة على الأسئلة المقدمة إليهم، والتزموا في أثناء ذلك بالتراث القديم الأكثر يقيناً والأوسع قبولاً بين الناس" (١)

علمانية الحكم:

كان للكنيسة آراؤها السياسية التي يمكن أن يستخلص من مجموعها نظرية سياسية تعبر عن وجهة نظرها الذاتية وإن كانت -طبعاً- لا تعبر عن أحكام الدين كما أنزل من عند الله.

والنظرية الكنسية في أكمل صورها أشبه شيء بالنظريات الخيالية التي تتحدث عن مدن فاضلة وهمية، هذا إذا نظرنا إلى أوغسطين على أنه قديس مسيحي وليس فيلسوفاً رومانياً، فهو الذي عبر عن هذه النظرية في كتابه مدينة الله وفكرة أوغسطين الأساسية صحيحة تماماً

(١) باروخ سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة: "ترجمة حسن حنفي، (طبعة مؤسسة هنداوي، القاهرة ٢٠٢٠).

من جهة أنه ليس في الوجود إلا مملكتان أو مدينتان لا ثالث لهما إحداهما مدينة الله، والأخرى مدينة الشيطان.

ولكن الخطأ الذي يفسد هذه الفكرة ذاتها عنده يكمن في تحديده لخصائص كل مدينة، فهو يرى أن مدينة الله هي التي يحكمها آباء الكنيسة بخلاف مدينة الشيطان التي يسوسها رجال الدنيا، ثم إن الصورة التي تخيلها لمدينة الله موغلة في الخيال إلى درجة تجعل إمكان تطبيق نظريته عملياً خارقة نادرة إن لم تكن مستحيلة.

أما النظرية الأكثر واقعية والتي سادت عملياً طيلة فترة نفوذ الكنيسة، فالحكام في نظرها لا يشترط أن يكونوا رجال دين؛ ولكن يجب أن يخضعوا في ذواتهم لسلطة رجال الدين.

فعلى الرغم من قصور النظرية الكنسية وعجزها عن تنظيم شؤون الحياة بسبب تحريفها وإهمالها لشريعة الله ونظرتها الخاطئة إلى الحياة الدنيا، وإيمانها بقاعدة: "اعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله" بالمدلول الخاص لهذه العبارة - على الرغم من ذلك فقد كان الملوك والأباطرة في القرون الوسطى يخضعون - في صورة ما - لرجال الدين، ولا يعدون أنفسهم مسيحيين فحسب، بل جنوداً للمسيحية - كما حدث في الحروب الصليبية - والخطأ الفادح جاء من قبل الكنيسة، إذ وجهت واستغلت عواطفهم الدينية لخدمة مصالحها الذاتية وجهدت في إخضاعهم لا لشريعة الله بل لأهواء البابوات. صحيح أن إيمانهم بالدين كان محصوراً في الحدود الضيقة التي رسمتها الكنيسة، ومشوباً بالتصورات الوثنية، لكن العثور على ذلك ظل مستحيلاً أمداً غير يسير. وصحيح أن الكنيسة أهملت تنظيم شؤون الدولة، وأن القانون الروماني كان يطبق على مسمع منها ومرأى، لكنها كانت متشددة فيما يتعلق بالسلوك الشخصي للحكام، يشاركها في ذلك عواطف الشعب وضمير الأمة، وكان الأباطرة

مضطرون للتمسك بالأخلاق المسيحية كي يكسبوا ود الكنيسة، حيث أن إبقاء سلطانهم وشرعيته مرهونان برضاها عنهم، فهي التي تتولى تتويجهم وتقدس حكمهم وتباركه، ثم إن من حقها - كما قال البابا جريجوري السابع - أن تخلع المسيئين منهم وتحل رعيته من طاعتهم. لهذه الاعتبارات يصح القول بأن عملية الفصل بين السياسة وبين الدين والأخلاق بمفهومها المعاصر لم تكن معروفة لدى سياسيي القرون الوسطى، وإن كانت أوروبا - حقيقة وواقعاً - لم تحكم بما أنزل الله قط في أية مرحلة من تاريخها.

إنجيل الثورة الفرنسية:

يُعتبر السويسري الأصل جان جاك روسو صاحب كتاب العقد الاجتماعي الذي نشر في عام ١٧٦٢، الأب الروحي للثورة الفرنسية ١٨٧٩ م. فقد ساهمت كتاباته وأفكاره في التطور الديمقراطي خلال القرنين ١٨ و١٩، خصوصاً في التمهيد للثورة الفرنسية. وسجل إعلان الحقوق الفرنسي ١٧٨٩ م الكثير من أرائه مثل سيادة الشعب، والحريات الفردية، والقانون تعبير عن الإرادة العامة، والديمقراطية المباشرة. وكان لكتاب العقد الاجتماعي وما تضمنه من آراء متقدمة في الحكم أثر مهم وكبير في نفوس الشعب الفرنسي حتى أُعتبر كتابه هو إنجيل الثورة.

يعد كتاب «العقد الاجتماعي» للفيلسوف الكبير جان جاك روسو أحد أهم الأسفار الفكرية التي كُتبت في عصر النهضة والتنوير في الغرب، فبعد سقوط الشرعية الدينية كأساس للحكم في أوروبا، أصبح من الضروري البحث عن شرعية بديلة يقوم عليها الحكم السياسي وتتحدد على أساسها مسؤوليات الحاكم والمحكوم، والواجبات والحقوق المترتبة على كل منهم. لذلك ظهر العديد من المفكرين والفلاسفة الذين عملوا على إيجاد ميثاق شرعي جديد يحكم العلاقة بين الطرفين، وكان من هؤلاء المفكرين الذين سعوا لإيجاد هذا

الميثاق جان جاك روسو الذي طرح فكرة العقد الاجتماعي إلى جانب مجموعة أخرى من المفكرين التنويريين أمثال توماس هوبز وجون لوك.^(١)

أثر الفصل بين العلم والدين في أوروبا :

عندما انتصر العلم الحديث على حكم الكنيسة وأساطير القرون الوسطى الأوروبية وهدم أساليب البحث وطرق الاستنباط المدرسية التقليدية كان ذلك بلا ريب نصراً كبيراً للإنسانية في كل مكان، وفتحاً جديداً في عالم المعرفة والنور. لكن هذا النصر والفتح اختفيا تحت ركام الاستغلال البشع لما أنجزه الإنسان من تقدم في المعرفة، استخدم للقضاء على الدين ذاته ودك أسسه باسم العلم.

لقد صورت المعركة التاريخية بين العلم وبين الخرافة على أنها معركة حقيقية بين الدين والعلم، ونتيجة لذلك افتعلت عداوة أبدية بين خصمين لم ينشب بينهما شجار على الإطلاق، ولا يمكن أن يكون بينهما خصام في وضع سوي على الإطلاق، إن بعض المنتسبين للدين يعتقدون عن طيب خاطر، أنهم قد أحسنوا صنعاً بعزل العلم عن الدين، وإن إشفاقهم على الدين من مواجهة العلم هو الذي دفعهم إلى المناداة بالفصل التام بينهما، وهي دعوى تجد أذاناً مصغية لدى بعض المنتسبين إلى الدين كذلك.

العلمانية في مصر :

مثل كل المذاهب الغربية الحديثة وصلت العلمانية إلى مصر عبر الاحتلال الغربي للشرق الإسلامي. ويبدو أن الدولة العثمانية، أو الدولة العلية كانت قد انقطعت أنفاسها عندما وصلت إلى أسوار فيينا، فلم تتوسع حدود الدولة بعد ذلك توسعاً يذكر، بل أخذت تتقلص وتراجع شيئاً فشيئاً ٤. وصارت الدولة تفقد البلاد العربية الواحدة بعد الأخرى وفي

(١) انظر: لعقد الاجتماعي، جان جاك روسو، ترجمة عادل زعيتر. (القاهرة، مؤسسة هنداوي، ٢٠١٣).

تواريخ مختلفة. وفي الأخير خرجت بقية البلاد العربية من حوزة الدولة العثمانية.^(١) لقد انتقلت عقلية الإلحاد الأوروبي إلى العقلية المصرية وفشت بين المتعلمين العصريين في المدارس الجديدة التي لم يكن فيها صبغة دينية. لقد بدأ أن "العلم الحديث" قد قضى على الأديان كلها ولم يستثن منها الإسلام. وتسلفت هذه الأفكار حتى وصلت إلى عقول بعض العلماء ٥ ولقد كان دستور هذا العلم الحديث هو: "كل معقول لا يؤيده محسوس لا يلتفت إليه". وبناء على ذلك طرحت فكرة الإيمان بالله وحده، وهي رأس الدين وأساسه الأول، وبدأ أن هذه الفكرة قد سيطرت على عقول الكتاب والمفكرين حتى في الصحف والمجلات السيارة. وتبعًا لإنكار هذه الفكرة جاءت فكرة أخرى هي: إنكار كل ما يتصل بعالم الغيب.^(٢)

أول حكومة على نظام أوروبا في مصر:

وجه الخديوي «إسماعيل» خطابه لتشكيل أول وزارة على النظام الغربي في مصر في «٢٨ أغسطس ١٨٧٨»، وحسب عبد الرحمن الرافي قال الخديوي مخاطبًا نوبار باشا

(١) انظر: ساطع الحصري: الدول العربية والدولة العثمانية، ط. دار العلم للملايين، بيروت (ص ١١-١٢) وانظر تفاصيل احتلال مصر: عند: جورج زيدان: تاريخ مصر الحديثة، ط. مطبعة الهلال، الثانية ١٩٢٥ م. (من ص ٢٣٦ إلى ص ٢٧٤)، وبتفصيل أكبر: عبد الرحمن الرافي: الثورة العراقية، ط. دار المعارف - مصر.

(٢) انظر: مصطفى صبري: "موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين" (١/١٦٦، ٢/١٦-١٨) ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت. ومحمد رشيد رضا: مجلة المنار، المجلد: ٢٧/٥٠٩ و٣٠/٥٠٩.

رئيس الوزراء):^(١) «إني أطلت الفكرة وأمعنت النظر في التغيرات التي حصلت في أحوالنا الداخلية والخارجية الناشئة عن تقلبات الأحوال الأخيرة، وأردت في وقت مباشرتكم لمأمورية تشكيل هيئة النظارة الجديدة التي فوضت أمرها إليكم أن أؤكد لكم ما توجه قصدي إليه، وثبت عزمي عليه، عن إصلاح الإدارة وتنظيمها على قواعد مماثلة للقواعد المرعية في إدارات ممالك أوروبا، وأريد عوضاً من الانفراد بالأمر المتخذ الآن على قاعدة في الحكومة المصرية سلطة يكون لها إدارة عامة على المصالح تعادلها قوة موازية من مجلس النظار، حيث كان الحاكم هو الذي يترأس كل شيء يعاونه مستشارون هو من يختارهم. وبوضوح وصراحة يقول خطاب التكليف أنه يتوافق مع نظام الحكم في أوربة. يستخلص الراجعي من هذا الخطاب: مجلس النظار هو هيئة مستقلة من ولي الأمر تشاركه في الحكم وتحمل مسؤوليته، وأن أعضاء مجلس النظار متضامنون في المسؤولية، وقراراته بالأغلبية، ورتاسة مجلس النظار من حقوق رئيس المجلس فلا يرأسه الخديوي.^(٢)

أول برلمان في مصر:

لاحقاً بدأت الحياة النيابية في مصر على النظام الأوربي واتخذت الشكل النيابي التمثيلي في عهد الخديوي إسماعيل وانعقاد أول مجلس شورى النواب في ديسمبر ١٨٦٦. كان أول برلمان في مصر (والعالم الإسلامي) يتكون من ٧٥ نائباً ينتخبهم الشعب. وألقي الخديوي إسماعيل (كالعادة في أوربة) خطاباً في افتتاح المجلس، وبدأت اتجاهات المعارضة في الظهور، انبثق هذا التطور عن مدارس المنارة التي نشرتها مجموعة من كبار

(١) انظر: الراجعي: «تاريخ الحركة الوطنية وتطور نظام الحكم في مصر الجزء الثاني «عصر إسماعيل»» دار المعارف - القاهرة.

(٢) المصدر نفسه.

المفكرين والكتاب، فضلاً عن الصحف، التي شددت على الحاجة إلى إنشاء مجلس تمثيلي يحافظ على المزيد من الكفاءات في التشريعات بقدر ما يسيطر عليها، وبذلك يتضح أن أول حكومة وأول برلمان في مصر اتجها إلى العلمانية إما بقصد أو عن غير قصد وإن كانت مستترة غير ظاهرة. في أغلب الأحوال وهنا يأتي دور مشايخ الأزهر الشريف، وتحديدًا دور الشيخ حسونة النواوي، والشيخ عبد الحلیم محمود، في مواجهة العلمانية وكشف حقيقتها وبيان معاداتها للدين والعقيدة والأخلاق، وهذا ما نتعرف عليه فيما يأتي.

المبحث الأول

الشيخ الإمام حسونة النواوي وجهوده في مواجهة العلمانية

وفيه عدة مطالب:

المطلب الأول: (مولد الشيخ حسونة النواوي ونشأته):

هو الشيخ الإمام الفقيه الحنفي حسونة بن عبد الله حسن النواوي، وزيد في اسمه فقيل: حسونة بن عبد الله حسن جزر، والشيخ النواوي هو الشيخ الثاني والعشرون من شيوخ الأزهر، وثاني اثنين جمعا بين المشيخة والإفتاء بعد الشيخ المهدي العباسي.

ولد فضيلة الإمام الشيخ حسونة بن عبد الله النواوي الحنفي - رحمته الله - بقرية نواي مركز ملوي بمحافظة أسيوط سنة ١٢٥٥ هـ / ١٨٣٩ م. والتي تتبع الآن مدينة ملوي محافظة المنيا، ولد الشيخ في أسرة متدينة كان هو بدء مجدها، بما كتب الله له من القرآن والعلم، فتربى بين أبويه الكريمين فنشأ متواضعا، بل قويا وحازما، وجمع من الصفات أجملها وأحسنها، ووالدة الشيخ هي: "خديجة بنت مروان من آل مروان بقرية السواهجة مركز ملوي محافظة المنيا

أما عن أبناء الشيخ، فله ستة من البنين وثلثان من البنات، وهذا ما تعرف عليه الباحث من خلال زيارة ميدانية لقريته "نواي، والسواهجة" فالبنون هم: محمد أمين، علي كامل، أحمد فؤاد، عبد الرحمن رضا، عبد اللطيف حمدي، عبد الوهاب عزت، وكلها أسماء مركبة، والبنات هما: خديجة وزينب، ومن أحفاده: عبد الخالق محمد أمين حسونة، وحسن رضا عبد الرحمن حسونة، ومصطفى رضا عبد الرحمن رضا حسونة، وجلال عزت عبد الرحمن حسونة.

نشأته:

لم يكن الشيخ من أبناء الأغنياء المترفين، حفظ الشيخ حسونة النواوي القرآن الكريم، ولاحت على وجهه منذ طفولته النجابة والذكاء، ولما أدرك دور الفتوة من سني عمره رحل للتعلم بالجامع الأزهر، وقد حكى أحد أحفاده أن الشيخ نشأ في بيت بسيط جدا، هذا البيت الذي كان يجتمع فيه الشيخ مع أصدقائه، وفي مكان أطلق عليه "مصطبة العلماء" وكان عددهم تسعة عشر صديقا، وكان من بين هؤلاء الشيخ عبدالرحمن النواوي، شيخ الجامع الأزهر، والشيخ مأمون شقير النواوي، والشيخ محمد حنفي النواوي، هكذا نشأ الشيخ منذ صغره نشأة علمية دينية مع أقرانه، وحيث كبر الشيخ انتقل للجامع الأزهر لتحصيل العلوم، وتلقى دروسه على كبار مشايخه، أمثال الشيخ الإنبائي -والذي أخذ عنه علوم المعقول- والشيخ عبد الرحمن البحر اوي -وأخذ عنه الفقه الحنفي- والشيخ علي خليل الأسيوطي، وغيرهم، وامتاز فضيلته بقوة الحفظ، وجودة التحصيل، وشدة الذكاء، واستمر في دراسته حتى حصل على شهادة العالمية. (١)

(١) للوقوف على تفصيلات لترجمة الأمام؛ انظر: الخطط التوفيقية ج ١٧ / ١٤، ١٥، طبع المطبعة الأميرية ببولاق. وكنز الجوهر في تاريخ الأزهر لسليمان رصد، ص (١٥٥، ١٥٦)، الطبعة الأولى. و- مرآة العصر لإلياس زخورة، ص (١٩٠ - ١٩٢) طبع المطبعة العمومية ١٨٩٧ م. والأعلام للزركلي ٢ / ٢٢٩. ومشيخة الأزهر ج ١ ص (٢٨٥ - ٢٩٧).

٢- مقابلة شخصية مع الأستاذ عزت رياض من قرية نواي، والشيخ عبد المنعم عبد الرحمن من قرية السواهجة.

٣- جريدة المقطم العدد (٦٠١٢) ٢٦٠ محرم ١٣٢٧ ١٧ فبراير ١٩٠٩ ص ٤.

صفاته :

عرف الشيخ بعلو الهمة والعفة، والشدة والصلابة في الحق، وبصدق الوطنية والعزيمة، ولم يتساهل يوماً في أصول دينه وحقوقه ووطنه، شجاعاً لا يخاف في الله لومة لائم، وكان من أمثال علماء الأزهر، وأحبهم للإصلاح، وأقواهم إرادة، وأكبرهم نفساً، شديد الثقة بنفسه، ثابت على ما يعتقدُه حقاً وصواباً، ثبوت الرواسي، كما قال الشيخ محمد عبده.

مناصبه :

لما فرغ فضيلته من الدراسة جلس لتدريس أمهات الكتب العلمية فأقبلت عليه جموع الطلاب ولفت إليه الأنظار؛ فاختاره القائمون على الأزهر لتدريس الفقه في جامع محمد علي باشا بالقلعة، بجانب تدريسه له بالأزهر، ونظراً لكفاءته وعلمه الواسع الغزير عُيِّن بجانب ذلك أستاذاً للفقه بكلية دار العلوم، وكلية الحقوق التي كانت تسمى حينئذٍ (بمدرسة الحقوق)، وفي عام ١٣١١ هـ / ١٨٩٤ م انتدب وكيلاً للأزهر، وذلك لمرض الشيخ الأنبايي وعجزه عن مباشرة مهام عمله، ثم صدر قرار بتعيين لجنة لمعاونته في إصلاح شؤون الأزهر وكانت مكونة من: الشيخ محمد عبده والشيخ عبد الكريم سلمان والشيخ سليمان العبد والشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوي والشيخ أحمد البسيوني الحنبلي. كما عُيِّن فضيلته عضواً دائماً غير قابل للعزل بمجلس شورى القوانين، وفي الثامن من المحرم سنة (١٣١٣ هـ — ١٨٩٥ م) أصدر الخديوي عباس حلمي الثاني قراراً بتعيين الشيخ حسونة النواوي شيخاً للجامع الأزهر بعد استقالة الشيخ الأنبايي لمرضه، وكان الشيخ حسونة النواوي من نوابغ رجال الأزهر، وعمل بتدريس الفقه في كليتي: الحقوق، ودار العلوم.

الوظائف التي تولاهما :

١ - العمل بالتدريس.

بعد أن تلقى الشيخ العلوم على يد أساتذته بالجامع الأزهر، واستوفى الحظ الكامل من العلوم، جلس للتدريس في الجامع الأزهر، فقرأ لأمهات الكتب، وخاصة ما يتعلق منها بالفقه الحنفي، كما قام بتدريس علم الكلام، بمدرسة الإدارة والألسن، وأيضاً في جامع محمد علي باشا بالقلعة، وكان يتقاضى راتباً من ديوان المعارف مقابل التدريس، ثم ضمت له وظيفة تدريس الفقه لتلامذته دار العلوم وتلامذة مدرسة الحقوق.

٢ - عضوية الشيخ النواوي بمجلس المعارف.

اختير الشيخ بمجلس المعارف العمومية حيث صدر هذا الأمر العالي بأسماء أعضاء هذا المجلس بسراي عابدين في ٨ ربيع الآخر ١٢٢٩ هـ — ٢٨ مارس ١٨٨١ م، وقد أعطى لهذا المجلس الحق في إبداء آرائه في مشروع القوانين واللوائح وكان ينعقد مرة في كل شهر عدا أيام العطلات.

٣ - الشيخ النواوي وكيلاً للجامع الأزهر

اختير وكيلاً للجامع الأزهر في مشيخة الشيخ الأنباي وعين وكيلاً بإدارة شؤون الجامع الأزهر لسبع خلون من جمادى الثانية عام ١٣١٢ هـ — السادس من ديسمبر ١٨٩٤ م حيث صدر القرار من رئاسة مجلس الوزراء تعيين الشيخ النواوي من أكابر علماء الحنفية الشيخ النواوي شيخاً للجامع الأزهر

بعد تعيين الشيخ وكيلاً للجامع الأزهر، وبعد فترة من الوقت رؤي أن وجود شيخ للأزهر منعزل عنه وأن الوكيل هو رئيس مجلس الإدارة، وإليه يرجع كل شيء مما يدعو إلى توقيف سير الأعمال، حينها تقدم الشيخ الأنباي شيخ الأزهر للاستقالة من منصبه وتقدم

باستقالته إلى الخديوي فتوجه كثير من العلماء وكان معهم الشيخ النواوي فدار الكلام في قبول استقالة الشيخ الأنباي وتعيين الشيخ الوكيل مكانه.

٤- الشيخ النواوي مفتيا للديار المصرية

قدر الله تعالى للشيخ النواوي أن يكون من أبرز العلماء في الحقبة التاريخية أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين ولديه من القدرات والمؤهلات العلمية لتولية منصب من أخطر المناصب، وقد تولى الشيخ فعليا ورسميا هذا المنصب بعد إنشاء دار الإفتاء ومنذ توليته تم البدء في تسجيل الفتاوى فكان أول سجل محفوظ بدار الإفتاء ودار الوثائق القومية المصرية تحت عنوان " دفتر قيد فتاوى الديار المصرية" المحولة على حضرة الأستاذ الشيخ حسونة النواوي بأمر صادر بوزارة الحقانية بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٨٩٥ م .

المطلب الثاني: مواجهة الشيخ حسونة النواوي للقوانين العلمانية.

تعددت مواقف الشيخ النواوي - رَحِمَهُ اللهُ - فمنها ما هو ذات طابع ديني حيث أظهر فيها نصرته للشرع الحنيف، وإقامة السنة وهدم البدعة، وهي المواقف الدينية، ومواقف أخرى، أبصرتنا على جانب اجتماعي، في شخصيته من الأخذ بيد الآخرين في الهداية والإصلاح، ومن مساعدة المجتمع في كثير من مواقف الحياة، ومواقف أخرى شارك فيها الشيخ وأبدى بآرائه في كثير من المواقف، فكان نموذجا للرجل الشجاع الحق الذي لا يعرف إلا الحق ولا يخشى في الله لومة لائم.

فقد حارب الشيخ البدعة، وناصر السنة، وقد قام بوضع القرارات الخاصة بمشروع محاربة تلك البدع التي تفشت في عهده، ومنها رقص النساء في الأماكن العامة، ما يوجد في بعض الاحتفالات في الموالد من خروج النساء متبرجات، التلاعب في ذكر الله وضرب الطبول في المساجد، فقد حارب الشيخ كل رذيلة وحافظ على الشرع وواجه الخرافات وتصدى لها، وأقام الشعائر والواجبات الدينية، ودعا للأخلاق الحميدة، وتصدى للعلمانية

لقد دافع الشيخ عن الدين وأصوله، ووقف مدافعاً ضد كل معتد، في أصل من أصول الدين. هكذا دافع الشيخ عن الدين ووقف ضد كل من يحاول الاعتداء على الدين بالأفكار الهدامة والمذاهب الضالة. فمواقفه جميعها، تبين جانبا من جهود الشيخ الإصلاحية ودوره الكبير في مواجهة القوانين العلمانية المنتشرة في هذا الوقت. عاش الشيخ الإمام حياة كريمة، أدى بها للمنصب واجبه ووقف أمام الحكام مواقف كريمة، حين تتجاوز سلطاتهم الحق، وتتعدى الواجب، ففي عام (١٣١٦ هـ - ١٨٩٩ م) وقع خلاف كبير بشأن إصلاح المحاكم الشرعية، وعرض على مجلس شورى القوانين (البرلمان) اقتراحا بندب قاضيين من مستشاري محكمة الاستئناف الأهلية، ليشاركا قضاة المحاكم الشرعية العليا في الحكم، فوقف الشيخ "حسونة" ضد ذلك الاقتراح، وكان الإمام عضواً في مجلس شورى القوانين، وجرت مناقشة بين الشيخ ورئيس النظار (مجلس الوزراء) مصطفى باشا فهمي، انتهت بأن غادر الشيخ الجلسة غاضباً محتجاً. وحاول الخديوي "عباس حلمي" أن يحمل الشيخ الإمام على قبول الاقتراح بعد تعديله، وتغيير ما يراه مخالفاً للشرع، لكن شيخ الأزهر أصر على موقفه، وقال للخديوي: "إن المحكمة الشرعية العليا قائمة مقام المفتي في أكثر أحكامها، ومهما يكن من التغيير في الاقتراح، فإنه لا يخرج عن مخالفته للشرع؛ لأن شرط تولية المفتي مفقود في قضاة الاستئناف". تألم الخديوي من صراحة الإمام، وصلابته في الحق، ومواجهته الخطأ بالإصلاح، فأصدر قراراً بعزله عن منصبه في (٢٤ من المحرم ١٣١٧ هـ - ٥ من يونيو ١٨٩٩ م) دون اعتبار لهيئة المنصب، واستهانة بمكانته الرفيعة، وعين في مشيخة الأزهر الشيخ "عبد الرحمن قطب النواوي"، ابن عم الشيخ السابق، وولى الشيخ "محمد عبده" منصب الإفتاء، وكان الشيخ حسونة النواوي يجمع بين المنصبين: منصب شيخ الأزهر، ومنصب مفتي الديار المصرية.

العودة إلى مشيخة الأزهر:

أعيد الشيخ "حسونة" مرة أخرى إلى منصبه في (٢٦ من ذي الحجة ١٣٢٤ هـ - ٨ من فبراير ١٩٠٧ م) بعد أن ظل بعيداً عنه نحو سبع سنوات، تولى خلالها مشيخة الأزهر أربعة من الأئمة العظام، واستكمل الشيخ ما كان قد بدأه من إصلاح الأزهر، وتطوير مناهجه الدراسية حتى يصل حاضره بماضيه التليد، فصدر القانون الجديد في سنة (١٣٢٦ هـ - ١٩٠٨ م)، بمقتضاه قسمت العلوم الدراسية إلى ثلاثة أقسام: علوم دينية، وعلوم عربية، وعلوم عقلية. وقسمت الدراسة أيضاً إلى ثلاث مراحل، كل مرحلة أربع سنوات، ولها شهادة تمنح في نهايتها، فالأولى: ابتدائية، والثانية: الشهادة الثانوية، والثالثة: الشهادة العالمية، وتعطي لحاملها حق التدريس بالجامع الأزهر، وتولي وظائف الإمامة والخطابة. وأضاف هذا القانون الإصلاحي علومًا أخرى إلى جانب التي تدرس بالأزهر، شملت السيرة النبوية، والإجراءات القضائية، والتوثيق الشرعية، ونظام القضاء، والإدارة، والأوقاف، والتربية، وطرق التدريس، والحساب والجبر والهندسة، والجغرافيا، وقواعد الصحة. والحقيقة أن كثيراً من العلوم الحديثة كانت تدرس قديماً بالأزهر، ونبغ عدد من أعلامه في هذه العلوم، لكنها توقفت في عهود التخلف التي ألمت بالعالم الإسلامي، وقد تهيّب رجال الأزهر في هذه الفترة من هذه العلوم؛ لبعد عهدهم بها، وظنها أنها من علوم الإفرنج، وأنها ما دخلت الأزهر إلا للقضاء على العلوم الشرعية أو التقليل من شأنها.

ويذكر للشيخ حسونة أنه قام في أثناء توليه مشيخة الأزهر بجمع مكتبات الأزهر، وكانت مبعثرة في المساجد وأروقة الأزهر، وتحتوي على نواذر المخطوطات والكتب، وضمها في مكتبة واحدة، وأعاد نظامها وترتيبها، فأنقذ بهذا العمل ضياع ثروة نادرة من المخطوطات

النادرة، وكان الأساس للمكتبة الأزهرية العامرية، التي تعد أضخم مكتبة تضم المخطوطات في مصر بعد دار الكتب المصرية.

المطلب الثالث: موقف الشيخ النواوي من العلمانية وقضية تحرير المرأة.

أراد جماعة من المتعلمين على الطريقة الحديثة، والمفتونين بالحضارة الأوروبية والعلم الحديث، طرح الفروع الفقهية بدعوى عدم مناسبتها للحالة العصرية. وقد ظهر ذلك حول حجاب المرأة المسلمة في كتابين لقاسم أمين، هما: "تحرير المرأة" و"المرأة الجديدة". وامتد أيضاً ليشمل جميع كتب الفقه الإسلامي.^(١) في الواقع هناك حقائق كثيرة في موضوع النقاب لباس المرأة بعيداً عن الجانب الأهم وهو جانب الحكم الشرعي والحكم القسري وحكم العادة، وربما يشعر الإنسان السوي الآن أننا أصبحنا نعاني من الجهل بأكثر من معاناتنا من انعدام اللياقة ومن معاناتنا من رغبة بعض الناس في السخف وثقل الظل وادعاء المعرفة بلا أدنى خوف من مسؤولية الإفتاء بغير علم، وسأكتفي من هذه الحقائق بحقيقتين مهمتين لتاريخنا وواقعنا المعاصر.

أولى هذه الحقائق تتصل باللغة، فقد كان المقصود بالحجاب في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في مصر (والبلاد العربية وغير العربية المتصلة بها وبحضارتها) هو ذلك الذي نعرفه الآن على أنه هو النقاب، وليس الحجاب الذي نعرفه الآن. فإذا وجدت نصاً بحجاب سيدة فإنه يعني نقابها. الحقيقة الثانية، لقد واجه الأستاذ الإمام العلمانية عندما

(١) نشر قاسم أمين أولاً: "تحرير المرأة" وبعده بعام نشر "المرأة الجديدة" وقاسم أمين أحد تلامذة محمد عبده، لذلك فقد قرظ الشيخ رشيد كتابه وأثنى عليه: انظر: مجلة المنار (٣/ ٨٥٠ و ٢/ ٢٤٨) وانظر: مصطفى صبري: مرجع سابق (١/ ٣٥-٣٦).

أرادت النيل من دين المرأة المسلمة ولباسها. هذه الحقائق تتصل بالتاريخ المُشرف للشيخ حسونة النواوي (١٨٤٠ - ١٩٢٥) الذي تولى مشيخة الأزهر مرتين الأولى ١٨٩٥-١٨٩٩ وفي السنتين الأخيرتين من هذه السنوات الأربع جمع منصب المفتي مع منصب المشيخة، حتى استقال أما المرة الثانية ١٩٠٦-١٩٠٩، وقد تشرفت بأن كتبت سيرة هذا الرجل العظيم في كتابي "أصحاب المشيختين" في باب كبير، فقد استقال هذا الرجل العظيم من منصبه حين أيدت الوزارة القائمة أحد القضاة في طلبه من إحدى السيدات صاحبات الدعوى أن تكشف وجهها بما يعني أن ترفع النقاب ليتأكد من شخصيتها أو من وجهها أو من انفعالاتها (أي ما كان الأمر حتى لا ندخل في تفريعات تتعلق بالحديث في حقوق القاضي والتقاضي وأحكام المرافعات) فامتنعت السيدة عن تلبية طلب القاضي، وتصد الموضوع إلى أن تداول رئيس الوزراء الأمر فيه مع شيخ الأزهر. وما كان من شيخ الأزهر إلا أن استقال احتجاجاً على عدم أخذ رئيس الوزراء برأيه في عدم جواز طلب القاضي لما طلب، وعلى حد تعبير الصحافة المعاصرة فإن الشيخ حسونة النواوي رمى الاستقالة في وجه رئيس الوزراء، ومضى لحال سبيله غير مكترث بشيء.^(١)

لقد استمرت محاولات العلمانية لنزع الحجاب كانت لا تنتهي بالسفور وإنما كانت تنتهي بالحجاب الذي نعرفه الآن، لأنها كانت تنزع النقاب (الحالي) وتحوله إلى حجاب فحسب، ولهذا السبب فإن كل صور السيدات المصريات ومنهن هدى هانم شعراوي المعروفة والمشهورة والمتداولة كلها بالحجاب. ولما وجد الشيخ حسونة أن الأمور في الأزهر لا تسير وفق ما كان يأمل من إصلاح وتطوير، وإصرار السياسيين على علمنة الحياة

(١) الجوادى؛ محمد، أصحاب المشيختين " ص ٣٥.

✽ جهود مشايخ الأزهر في مواجهة العلمانية الشيخ حسونة النواوي، والشيخ عبد الحلیم محمود نموذجًا ✽

وأنهم يضعون العقبات في طريق الإصلاح — سارع بتقديم استقالته في (١٣٢٧ هـ) —
١٩٠٩ م)، ولزم داره، حيث يلتقي بتلاميذه ومجبيه حتى توفي في (٢٤ من شوال ١٣٤٣ هـ) —
١٨ من مارس ١٩٢٥ م).

المبحث الثاني

جهود الإمام شيخ الإسلام عبد الحليم محمود في مواجهة العلمانية

وفيه مطالب:

المطلب الأول: نشأة الشيخ الإمام عبد الحليم محمود وثقافته العلمية.

نشأ الشيخ الإمام عبد الحليم محمود في أسرة كريمة مشهورة بالصلاح والتقوى، فحفظ القرآن الكريم في سنٍّ مبكرة، وكان والده - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - صاحب دين وخلق وعلم، فدخل الشيخ عبد الحليم الأزهر سنة ١٩٢٣ م. ثم استكمل الشيخ الإمام دراسته العليا، فنال العالمية سنة ١٩٣٢ م، بل تطلع لأكبر من ذلك، واختار جامعة السوربون في باريس على نفقته الخاصة، وآثر الشيخ عبد الحليم أن يدرس تاريخ الأديان والفلسفة وعلم الاجتماع، وحصل في كل منهما على شهادة عليا، وفي نهاية سنة ١٩٣٧ م التحق بالبعثة الأزهرية التي كانت تدرس هناك، وفاز بالنجاح فيما اختاره من علوم لعمل دراسة الدكتوراه في التصوف الإسلامي، وكان موضوعها: أستاذ السائرين الحارث بن أسد المحاسبي، وفي أثناء إعداد الرسالة قامت الحرب العالمية الثانية في سبتمبر سنة ١٩٣٩ م، وآثر كثير من زملائه العودة، ولكنه بالإيمان القوي والعزيمة الصلبة أصر على تكملة الرسالة وبلغ هدفه وتحدد لمناقشتها يوم ٨ من يونيو سنة ١٩٤٠ م، ونال الدكتوراه بدرجة امتياز بمرتبة الشرف الأولى، وقررت الجامعة طبعا بالفرنسية.

ثقافته وتعليمه ومناصبه:

كان الأستاذ الإمام عبد الحليم محمود على صلة قوية بالمجال العلمي والثقافي الحديث والغربي، لا سيَّما بعد عودته من باريس إثر رحلة امتدت ثماني سنوات بين عامي ١٩٣٢ - ١٩٤٠، حصل خلالها على الدكتوراه في جامعة السوربون، وقد أشرف المستشرق الفرنسي الشهير "لويس ماسينيون" على أطروحته عن إمام السائرين الفقيه الصوفي

"الحارث بن أسد بن عبد الله المحاسبي البصري"، ولم يكن الشيخ عبد الحليم محمود منعزلا عن المجتمع الثقافي بالقاهرة، بل كان على علاقة جيدة بالواقع الثقافي المصري، وكتب في العديد من المجالات الثقافية، بل تولّى ترجمة قصة خيال علمي عن الفرنسية من رواية "وازن الأرواح" التي ألّفها "أندريه موروا" عام ١٩٤٦، ونشرها دار الكتاب المصري، وفي سنة ١٩٧٠م صدر قرار جمهوري بتعيينه وكيلا للأزهر.^(١)

تولى الشيخ عبد الحليم محمود مشيخة الأزهر بعد عقد ونيف من صدور قانون الأزهر سنة ١٩٦١، والذي نسف فعليا استقلالية علماء الأزهر في المجتمع المصري، وغلّ يد الأزهر في إدارة شؤونه لصالح وزارة الأوقاف، وهو أمر اعترض عليه شيخ الأزهر حينذاك "محمود شلتوت"، الذي تلمذ عبد الحليم محمود على يديه وتأثر به، وقد أدى اعتراض شلتوت على القانون إلى وقوع صدام عنيف بينه وبين تلميذه الدكتور "محمد البهي"، الذي تولّى منصب وزارة الأوقاف حينها، ورغم ذلك الصدام فقد فشلت كل محاولات شلتوت لاسترداد سلطاته أو استرجاع استقلال الأزهر. كان الشيخ عبد الحليم محمود شاهدا على تلك الأحداث، وعلى التغييرات الهائلة التي لحقت بمؤسسة الأزهر، إذ كان وقتها قد انتقل من منصب أستاذ مادة علم النفس بكلية اللغة العربية إلى منصب أستاذ الفلسفة بكلية أصول الدين التي سيصبح عميداً لها عام ١٩٦٤، وقت التغييرات التي شهدتها مؤسسة الأزهر في ستينيات القرن الماضي ما ذهب إليه الشيخ في مذكرته التي كتبها عام ١٩٤٥ بعد عودته من فرنسا بعنوان "الأزهر في طور الاحتضار"، والتي اجتمع لأجلها المجلس الأعلى للأزهر في

(١) انظر: تقي خالد محمد: المنهج الصوفي في فكر الإمام عبد الحليم محمود الملامح والخطوات، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة قناة السويس (Volume 2, Issue 28, June 2019, Page

٢٨ يناير / كانون الثاني ١٩٤٥، مقررًا حينها إحالة الشيخ عبد الحليم للتحقيق.^(١) غير أن المذكرة والتحقيق لم يؤثرا في مسيرة الشيخ، فبعد ٤ سنوات فقط من ترقيته إلى منصب عميد كلية أصول الدين عُيِّن أمينًا عامًا لمَجْمَع البحوث الإسلامية الذي أُسِّس عام ١٩٦١ ليحل محل هيئة كبار العلماء، لكن المجمع لم يستطع أن يقوم بدوره، وظل نشاطه محدودًا ومبهما، وبعد تولي الشيخ عبد الحليم محمود أمانة مجمع البحوث أعاد تكوين جهازه الفني والإداري والأكاديمي، كما جهزه بمكتبة علمية ضخمة استغل في تكوينها صداقاته وصلاته بكبار المؤلفين والباحثين، وفي عهده عُقد مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية، وتوالى انعقاده بانتظام، كما أقنع الشيخ المسؤولين بتخصيص قطعة أرض فسيحة بمدينة نصر كي تضم المجمع وأجهزته العلمية والإدارية.^(٢)

تولى الأستاذ الإمام مشيخة الأزهر في الفترة بين مارس / آذار ١٩٧٣ وحتى وفاته عام ١٩٧٨، الشيخ "العارف"، الذي لُقّب بـ "أبي المتصوفين". وقد وصلت شهرة الإمام الآفاق، ووصل نفوذه درجة غير مسبوقة، حتى إن الملوك والرؤساء سارعوا لتلبية دعوته، ودُعي للإلقاء محاضرة بمبنى الأمم المتحدة في مدينة نيويورك عام ١٩٧٧، ولكن على الجهة المقابلة هناك صورة مختلفة عن الإمام عبد الحليم محمود الذي تجاوزت علاقته بالنظام تبشيره بنصر أكتوبر، وانطوت على الكثير من الصدمات في السنوات اللاحقة، ما دفع البعض إلى اعتباره شيخًا إسلاميًا "محافظًا"، لا سيما بسبب موقفه من قانون الأحوال الشخصية.

(١) الجوادى، محمد، الدكتور عبد الحليم محمود الشيخ الأنور في الزمن الأزهر.

(٢) محيي الدين الطعمي، النور الأبهر في طبقات شيوخ الجامع الأزهر، بيروت: دار الجيل، ١٤١٢

دور الشيخ الإمام عبد الحلیم محمود في نهضة الأزهر

بعد تعيين الشيخ عبد الحلیم وزيرا للأوقاف خصَّص الأموال اللازمة لبناء مساجد ومؤسسات دينية وتعليمية جديدة، وسمح تغيير بوصلة النظام في مصر تحت حكم السادات للشيخ أن يقود حملة تبرعات ضخمة في جميع أنحاء العالم الإسلامي، خصوصا في المملكة العربية السعودية التي تبرَّعت بـ ٣ ملايين دولار، وذكر البروفيسور "يورام ميتال" في دراسة له أن الملك فيصل قدَّم عام ١٩٧١ مبلغا أكبر لحملة الشيخ محمود ضد الشيوعية والإلحاد، واستثمر هذا المبلغ في توسيع الحرم الجامعي للأزهر وفروعه في جميع أنحاء مصر، بجانب زيادة رواتب العاملين وتحسين الخدمات بمباني الأزهر ومؤسساته، ولذلك عندما تولى الشيخ عبد الحلیم مشيخة الأزهر في مارس/ آذار ١٩٧٣ كان الوضع المالي للأزهر في أحسن أحواله، ما سمح له بفتح مدارس ابتدائية وثانوية لقطاعات جديدة من المجتمع، وبالأخص في صعيد مصر، وفي عهده قفز عدد المؤسسات التعليمية الأولية الأزهرية من ٢١٢ إلى ١٢٧٣، ووصل عدد الطلاب إلى ٨٩٧٤٤، وبفضل تلك المدارس الجديدة تجاوز عدد الطلاب المقيدين بالأزهر ٣٠٠ ألف طالب بحلول مطلع الثمانينيات. (١)

أسهم في تأسيس إذاعة القرآن الكريم عام ١٩٦٤، وكان ضيفا منتظما على برنامج "حديث الصباح"، وهو أول برنامج تبثه الإذاعة، ورغم كونه برنامجا قصيرا لم تزد مدته على ٧ دقائق، فإنه حفَّز علماء الأزهر وقتها على إلقاء محاضرات قصيرة ومبسطة عبر الأثير، وعندما عُيِّن الشيخ عبد الحلیم وكيلًا للأزهر أولى عنايته لمكتبة الأزهر الكبرى ولإعادة إعمار المساجد وترميمها، ونظرا لنشاطه وشهرته تولَّى الشيخ وزارة الأوقاف عام ١٩٧١، ما مكَّنه من

(١) انظر: الشيخ عبد الحلیم محمود يتحدى السادات ويستعيد استقلال الأزهر، البروفيسور يورام ميتال،

نُشر ضمن كتاب "الأزهر والسياسة" تحرير البروفيسور مليكة الزغل.

تخليص الأزهر نهائيا من قيود قانون الأزهر الذي وضعه النظام الناصري، تمهيدا لمشروعه المعني بأسلمة الدولة والمجتمع.

المطلب الثاني: موقف الشيخ عبد الحلیم محمود من القوانين العلمانية.

كان الواقع السياسي للسبعينيات بعيدا عن كل ما سعى الشيخ عبد الحلیم لتحقيقه، ففي عصر الانفتاح الذي دشنته السادات امتلأت القاهرة تدريجيا بالفنادق والملاهي الليلية وغرقت الأسواق بالخمور، وامتد أثر تلك التحولات إلى البرلمان الذي سعى بعض أعضائه لسن قوانين ترخيص "كازينوهات القمار" وتنظيم بيع الخمور، الأمر الذي انبرى له الشيخ، مُناشدا الشخصيات العامة في البرلمان والحكومة أن تمارس سلطاتهما الشرعية لمنع تلك "المُحرّمات"، وفرض تطبيق الشريعة الإسلامية، و"منع تسلُّل الأعراف العلمانية إلى المجتمع".

وفي يوليو/ تموز ١٩٧٤ صدر مرسوم يضع حدا لنفوذ الأزهر، حيث أعطى جميع صلاحيات شيخ الأزهر إلى وزير الأوقاف، لكن المرسوم تسبّب في أزمة حادة، إذ قدّم الشيخ عبد الحلیم محمود استقالته من المشيخة اعتراضا، ما أثار موجة عارمة من النقاشات المعارضة لقرار السادات، بل رفع بعض أنصار الشيخ دعوى قضائية ضد السادات ووزير الأوقاف لإلغاء المرسوم، وقد أُجبر السادات على التراجع عن قراره في النهاية، لكن الشيخ رفض العودة، وبعد توسط عدد من الشخصيات، ودعوة السادات للشيخ للقائه، اشترط الشيخ أن يكون شيخ الأزهر بدرجة نائب رئيس الجمهورية، فوافق السادات، وبذلك حظي الشيخ عبد الحلیم بنفوذ غير مسبوق، واستغله في تحقيق مشروعه الذي دعا إليه منذ توليه وزارة الأوقاف (تطبيق الشريعة الإسلامية).

موقف الشيخ الإمام عبد الحليم محمود من قانون الأحوال الشخصية

اقترحت وزيرة الشؤون الاجتماعية حينها "عائشة راتب" في ٢٦ مارس ١٩٧٤ مشروع قانون جديد للأحوال الشخصية، ووقفت وراء اقتراحها أصوات عديدة بالبرلمان والوزارة، كما سعت "جيهان السادات" نفسها بدأب لتمرير مشروع القانون المقترح عبر البرلمان. احتوى القانون المثير للجدل عدة بنود اعتبرها الشيخ عبد الحليم وعلما الأزهر تخالف صراحة الشريعة الإسلامية، على رأسها عدم إمكانية تطليق الزوج زوجته إلا أمام قاضٍ يحاول الإصلاح بين الطرفين، وحظر تعدد الزوجات دون موافقة القاضي، الذي ينبغي عليه أن يحقق في وجود تسويغ مقنع، وفي مدى قدرة الرجل على تحقيق متطلبات تعدد الزوجات، كما وضع القانون قيودا على حضانة الآباء لأطفالهم بعد الطلاق. رأى الشيخ محمود في القانون الجديد محض تطاول واعتداء جديد على الشريعة الإسلامية أولا، ثم على منصبه شيخا للأزهر، لذا ترأس ائتلافا من كبار الشخصيات الدينية لإجهاض هذه المبادرة، رغم رعايتها من قبل زوجة الرئيس، وقد استخدم الشيخ نفوذ مكتب شيخ الأزهر في هذه المواجهة، حيث أصدر ٦٨ فتوى شرعية عن قانون الأحوال الشخصية، و٢٩ فتوى عن الواجبات الشرعية للزوجة المسلمة تجاه عائلتها ومجتمعها، وكان جوهر حجة الإمام أن مصادر القانون الحالي محسومة وغير قابلة للجدل، ونظرا لأن الشريعة تستند على القرآن الكريم والسنة النبوية وتفسيرات المذاهب الأربعة فإن أي تعديل للقانون يجب أن يمر بمراحل الاجتهاد ثم النقاش والتداول بين العلماء، حيث رأى الإمام الأكبر أن البرلمان يفتقر إلى المعرفة اللازمة بالشريعة الإسلامية كي يضع قانونا في هذا الشأن، ومن ثم توجب أن يكون مجال الأحوال الشخصية وقيم الأسرة من اختصاص الأزهر حصرا. رغم استمرار النقاش حول القانون لم يتوقف الشيخ عند قانون الأحوال الشخصية، بل بدأ في استخدام سلاح الفتاوى للضغط العلني والمباشر من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية، وفي فتوى طويلة

على غير العادة تحدّى شيخ الأزهر علنا الرئيس والحزب الحاكم عندما أوضح الفجوة الهائلة بين الشعارات السياسية للقيادة " دولة العلم والإيمان " و "الرئيس المؤمن" ، والواقع الاجتماعي والقانوني، فقد وجّه الإمام رسالة مفتوحة إلى رئيس البرلمان المصري بعنوان " من الإمام الأكبر إلى رئيس مجلس الشعب ورئيس مجلس الوزراء " نُشرت في مجلة الأزهر في أغسطس / آب ١٩٧٦ ، ودعا الشيخ فيها إلى إلغاء التشريعات العلمانية، وانتقد النظام القانوني الوضعي كله قائلا: " إن النظام الذي تسير عليه كليات الحقوق هو النظام نفسه الذي فرضه الاستعمار، وقد زال هذا الاستعمار، فكان على هذه الكليات، وهي مشهورة بالتححرر، أن تتحرر من آثار الاستعمار، وأن تعيد النظر في مناهجها وبرامجها التي تعلن أن الاستعمار باقٍ في زاوية من أخطر زوايا المجتمع، وهي زاوية القضاء والعدالة".

المطلب الثالث: جهود الإمام الأكبر في مواجهة العلمانية.

إنّ المشروع الحقيقي للإمام عبد الحليم محمود كان هو الأسلمة في مواجهة العلمنة، فقد قاد الشيخ من منصبه بمشيخة الأزهر هجوما حادا، ليس فقط على صلب الدولة المصرية وأساسها وهو "القانون الوضعي" ، بل على الثقافة الغربية كلها التي توغّلت في مصر أكثر فأكثر في أثناء عصر الانفتاح الذي دشّنه السادات منذ عام ١٩٧٤ . كان مشروع الشيخ عبد الحليم محمود إذن يهدف به إلى تغيير الهوية العلمانية التي حاول بعضهم صبغة الدولة المصرية وهيكلها القانوني العلماني. وقد استعان الإمام بالعديد من الخبراء والقانونيين وأعضاء من البرلمان المصري لتقديم مشروع متكامل لتطبيق الشريعة الإسلامية بدلا من القوانين الوضعية. إن المشروع الذي قدّمه الإمام أثر تأثيرا بالغا على السجال حول "تطبيق الشريعة" ، إذ انهالت الدعوات والضغط على النظام المصري وحكوماته ونظامه القضائي منذ ثمانينيات القرن الماضي لتطبيق الشريعة. بناء على تلك الدعوات التي أطلقها الشيخ محمود طرح " في فبراير / شباط عام ١٩٧٦ مشروع قانون لتعديل ٥٦ بندا في قانون

العقوبات، كي تتفق مع الشريعة الإسلامية، وشمل إصلاح معتوق بتر يد السارق، وجلد المواطنين المدانين بارتكاب سلوكيات غير أخلاقية (من النوع الجنسي)، والشنق أو الرجم حتى الموت لمرتكبي الزنا من المتزوجين والقتلة والمرتدين عن الإسلام، ولكن مناقشة القانون بالبرلمان المصري وقتها لم تزد على المزايدات الخطابية، ما دفع الشيخ عبد الحلیم إلى إرسال خطاب حاد اللهجة إلى رئيس مجلس الشعب حينها "سيد مرعي" ورئيس الاتحاد الاشتراكي يدعوها إلى أن يُصادق فوراً على مشروع القانون، إذ إن "تشريعات الإسلام لا يمكن أن تخضع لمداولات الديمقراطية"، كما أوضح الإمام أن قانون "معتوق" يمثل التطلعات الأصلية للشعب المصري.

دعوة الشيخ الإمام عبد الحلیم محمود إلى الاحتكام للشريعة الإسلامية

كل ذلك لم يكن إلا تمهيداً للنقلة الأهم التي قام بها الشيخ، وهي إعادة دور العلماء والشريعة في المجتمع، في مواجهة العلمانية فقد بدأ بتشكيل لجان هدفها استخلاص تقنيات مُستَمَدّة من المذاهب الأربعة الأساسية للشريعة الإسلامية، لتكون بمثابة الخطوة الأولى لوضع مشروع "دستور إسلامي"، وقد استعان الشيخ في ذلك بكبار العلماء ورجال القانون. إن النظام الشامل للإسلام، حسب توصيف الشيخ محمود، لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل دولة إسلامية تخضع لشريعة الله"، ومن ثم ففي أثناء توليه منصب وزير الأوقاف ونائب الإمام الأكبر للأزهر دعا الشيخ عبد الحلیم القيادة السياسية لإعادة تأسيس مصر على مبادئ الشريعة الإسلامية، مؤكداً أن الظروف السائدة في مصر كانت مهيأة لهذه الخطوة آنذاك، وفي فتوى بعنوان "في حُكم الدولة المسلمة التي لا تحكم بالقرآن وحُكم الشعب التابع لتلك الحكومة" كتب الشيخ: "والواقع أن الدول الإسلامية في الفترة الماضية كانت مُكبَّلة بأغلال الاستعمار، وكان أهلها مغلوبين على أنفسهم، وفرض عليهم الاستعمار قوانين لا تمت إلى دينهم بصلة، وفرض عليهم نُظماً اجتماعية غريبة، فلم يتمكنوا من التشريع لأنفسهم، ولكن

الأمم الإسلامية الآن والحمد لله قد رفضت رجس الاستعمار عن كاهلها وأصبحت تحكم نفسها بنفسها، ومن أجل ذلك بدأ المصلحون فيها ينادون بالرجوع إلى جَوْهَم الروحي وبيئتهم الدينية".^(١) كتب الشيخ عبد الحليم محمود تلك الكلمات قبل التصديق على الدستور المصري الجديد في ١١ سبتمبر ١٩٧١، لذلك جاءت لهجته متفائلة، غير أن ثقة الشيخ بتحقيق رؤيته حول تطبيق الشريعة الإسلامية سرعان ما خفت، وحلَّ محلها نقد صريح للنظام المصري ورئيسه وبرلمانه، بل توالت دعوات ورسائل الإمام لتطبيق الشريعة، ثم تحولت دعواته إلى تحذيرات من غرق المجتمع المصري في السلوكيات المادية والاستغلالية وعموم الفساد وتفكُّك المجتمع، حتى وقع الصدام بينه وبين النظام في نهاية المطاف.

وقف الشيخ مرتين أمام القوانين العلمانية مرة باسم إعادة تنظيم الأزهر والثاني باسم حقوق المرأة.

لقد تحقق من مشروعه أهم تطور في الدساتير العلمانية في مصر في نهاية المطاف نص تعديل المادة الثانية من الدستور لتصبح الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع. نشرت "مجلة الأزهر" في عدد أغسطس/ آب ١٩٧٦ رسالة مفتوحة من الشيخ عبد الحليم محمود إلى رئيس البرلمان ورئيس الوزراء كرَّر فيها موقفه حول الشريعة الإسلامية قائلاً: "شعبنا الذي يخشى الله اختار العقيدة الإسلامية، وأي أضرار لحقت بالفقه الإسلامي تقع مباشرة تحت مسؤولية المؤسسات القضائية الإسلامية وتحت مسؤولية أي شخص لديه القدرة على تنفيذ أوامر الله تعالى، ولا يحق لأي إنسان استخدام سلطته في حالة وجود نص شرعي أو أن يرفع صوته فوق صوت النبي، لقد تابعنا المداولات التي جرت في البرلمان

(١) عبد الحليم محمود، الحمد لله هذه حياتي، القاهرة: دار المعارف، ١٤٢١ / ٢٠٠١م.

بشأن بيع الخمر، وُصِدِمنا بالكلام الذي قرأناه حول هذه المسألة، بالرغم من وجود دليل ثابت من القرآن، ثم وُصِدِمنا برؤية اقتراح لحظر ممارسة القمار بعملة معينة والسماح به بعملة أخرى، وبالإضافة إلى ذلك تابعنا ما تنشره الصحف، ورأينا كيف تُنشر قصص كاذبة تزعم بأن الفقه الإسلامي كان صالحا لعصر تاريخي محدد فقط، لقد أكد الأزهر دائما أن أولئك النواب الذين يدعون للمساواة والحرية والكرامة والعدالة والمعرفة والثقافة والأخلاق في البرلمان سوف يأثمون حين يتعمدون معارضة تطبيق شريعة الله".

أسفرت الحملة التي قادها الشيخ و من معه من علماء وشخصيات إسلامية، عن تراجع جديد للسادات، ففي ١٠ أغسطس/ آب ١٩٧٦ استلم البرلمان مشروع قانون مُنقَّح للأحوال الشخصية حُدِثت منه معظم البنود التي وردت في اقتراح "عائشة راتب"، وبرغم هذه الهزيمة رفض "اللوبي الليبرالي" الاستسلام، فبعد نحو عام ونصف أصدر الرئيس مرسوما تضمن توسيع قدرة المرأة على طلب الطلاق، ووضع بعض القيود على تعدد الزوجات، ومن ثم أُثير النقاش والجدل مرة أخرى حول قانون الأحوال الشخصية، لكن هذه المرة تغيّرت الظروف، ففي نهاية ذلك العام، وتحديدًا في يوم ١٧ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٨، تُوفِّي الشيخ عبد الحلیم محمود بسبب مضاعفات عملية جراحية، وحضر جنازته أكثر من ٥٠ ألف مصري من شتى التوجُّهات الفكرية. أسفرت كل تلك الجهود عن تغيير المادة الثانية من الدستور المصري في ٢٢ مايو/ أيار ١٩٨٠، أي بعد وفاة الشيخ بعام ونصف، فأصبح "الإسلام دين الدولة ومبادئ الشريعة هي المصدر الرئيس للتشريع".

وفاة الأستاذ الإمام عبد الحلیم محمود :

بعد عودة الشيخ الإمام عبد الحلیم محمود من رحلة الحج في ١٦ من ذي القعدة ١٣٩٨ هـ، الموافق ١٧ من أكتوبر ١٩٧٨ م.

ترك الشيخ وراءه إرثاً علمياً ضخماً ومسيرة سياسية سار على نهجها كثيرون بعده، فقد بلغت مؤلفاته نحو ١٠٠ كتاب تأليفاً وتحقيقاً وترجمة، وقد ألف عديداً من الكتب في التصوف والسيرة النبوية، وله أيضاً عدة مؤلفات في الأخلاق والفلسفة الإسلامية واليونانية، وقد رثاه عديد من العلماء والشخصيات حول العالم، منهم الأستاذ "مصطفى أمين" الذي كتب: "عرفت المغفور له الشيخ الدكتور عبد الحلیم محمود شيخ الجامع الأزهر شجاعاً لا يخاف، جريئاً لا يتردد، عشت معه كثيراً من أزماته، رأيتَه يصطدم بالحكومات ويرفض أن يتراجع، ويقول رأيه ولا يهجم إذا أرضى أو أغضب، وكانت له آراء لا أوافق عليها، لكنني كنت أحب فيه أنه لا ينحني ولا يثنى، وكان شديد الاعتزاز بكرامته، وكان يقول إنه قادر أن يتواضع بشخصه، لكن المركز الديني الذي يشغله لا يستطيع أن يتواضع".

ملخص البحث :

الترجمة الصحيحة الذي تورده المعاجم ودوائر المعارف الأجنبية للكلمة "العلمانية" secular تعني دنيوي أو مادي، أي ليس دينياً ولا روحياً، مثل التربية اللادينية والفن والتربية الموسيقى اللادينية والسلطة اللادينية، والحكومة المناهضة للكنيسة. أو كما تعبر دائرة المعارف الأمريكية: العلمانية نظام أخلاقي مستقل مؤسس على مبادئ من الخلق الطبيعي، مستقل عن المظهر الديني أو الفوق طبيعي. العلمانية في المنظور الغربي تعني التحرر من الأديان بحكم التطور عبر "السيرورة" التاريخية، واعتبار الأديان مرحلة بدائية لأنها تشتمل على عناصر "خرافية" كالماورائيات والغيبيات، ولا يتم الخلاص من هذه

الأعباء إلا عن طريق تحقيق النضج العقلي الذي تحققه العلمنة عبر آلياتها الثقافية والفكرية والإعلامية. فالترجمة الصحيحة للكلمة هي (اللا دينية) أو (الدينوية) لا بمعنى ما يقابل الأخرى فحسب، بل بمعنى أخص هو ما لا صلة له بالدين، أو ما كانت علاقته بالدين علاقة تضاد. كان الصراع بين الدين والعلم مشكلة من أعمق وأعقد المشكلات في التاريخ الفكري الأوروبي إن لم تكن أعمقها قاطبة، فمنذ عصر النهضة إلى عصرنا الحاضر والصراع على أشده بين مؤيدي العلم وأنصار الدين، ورغم كل الظواهر البارزة في الحياة الغربية التي تؤكد أن المعركة قد انتهت وأن العلم انتصر بصفة نهائية على خصمه اللدود، فإن هناك ما يدل دلالة قوية على أن الدين، أو على الأصح بعض قضايا الاعتقادية والسلوكية، لم تكن في عصر من العصور أقوى حجة منها في هذا العصر، لا سيما بعد أن تنكرت الثقافة الغربية لأفكار القرن التاسع عشر التي تتسم بخاصيتي "الإطلاق والعقلانية" واعتنقت نظريات القرن العشرين التي تتميز بالنسبية واللامعقول. وبما أن الدين بصبغته الإلهية النقية لم يدخل المعركة، فإن الأوفق أن نسمي ما حدث في الغرب صراعاً بين الكنيسة والعلم، وليس بين الدين والعلم. يعد كتاب «العقد الاجتماعي» للفيلسوف الكبير جان جاك روسو أحد أهم الأسفار الفكرية التي كُتبت في عصر النهضة والتنوير في الغرب، فبعد سقوط الشرعية الدينية كأساس للحكم في أوروبا، أصبح من الضروري البحث عن شرعية بديلة يقوم عليها الحكم السياسي وتحدد على أساسها مسؤوليات الحاكم والمحكوم، والواجبات والحقوق المترتبة على كل منهم. مثل كل المذاهب الغربية الحديثة وصلت العلمانية إلى مصر عبر الاحتلال الغربي للشرق الإسلامي. لقد انتقلت عقلية الإلحاد الأوروبي إلى العقلية المصرية وفشت بين المتعلمين العصريين في المدارس الجديدة التي لم يكن فيها صبغة دينية. لقد بدا أن "العلم الحديث" قد قضى على الأديان

كلها ولم يستثن منها الإسلام. وتسلت هذه الأفكار حتى وصلت إلى عقول بعض العلماء ولقد كان دستور هذا العلم الحديث هو: "كل معقول لا يؤيده محسوس لا يلتفت إليه". وبناء على ذلك طرحت فكرة الإيمان بالله وحده، وهي رأس الدين وأساسه الأول، وبدا أن هذه الفكرة قد سيطرت على عقول الكتاب والمفكرين حتى في الصحف والمجلات السيارة. وتبعاً لإنكار هذه الفكرة جاءت فكرة أخرى هي: إنكار كل ما يتصل بعالم الغيب.^(١) وجه خديوي «إسماعيل» خطابه لتشكيل أول وزارة على النظام الغربي في مصر في «٢٨ أغسطس ١٨٧٨»، وحسب عبد الرحمن الرافي قال الخديوي مخاطباً نوبار باشا (رئيس الوزراء).

كان الأزهر الشريف هو الجامعة الوحيدة التي حفظها نواب الدهر للعالم الإسلامي. وكان منذ نشأته عبر القرون يقوم بعلمائه على حماية الدين والسنة والشريعة والعقيدة ونقلها كما وصلت

ألقي هذا البحث الضوء (يحسب ما يحتمله المقام) على أحد جوانب جهاد مشايخ الأزهر في مواجهة العلمانية، ومن هؤلاء العظماء شيخ الإسلام حسونة النواوي وشيخ الإسلام عبد الحلیم محمود، وجهودهما في مواجهة العلمانية في مصر الحديثة. بعد سيطرتها على جميع مظاهر الحياة في مصر وهجومها على الدين، وانتقالها أخيراً إلى الشرق الإسلامي ومحاولتها أن تفعل به ما فعلته هناك. والتعريف بجهود مشايخ الأزهر في مواجهة التيارات العلمانية؛ كمنوذج الشيخين الجليلين حسونة النواوي وعبد الحلیم محمود، وهو

(١) انظر: مصطفى صبري: "موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين" (١/١٦٦، ٢١٦/٢-١٦).

(١٨) ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت. ومحمد رشيد رضا: مجلة المنار، المجلد: ٢٧/٥٠٩ و٣٠/٥٠٩.

حال مشايخ الأزهر دائما وأبداً في مواجهة المذاهب الباطلة والهدامة، يحولون بينهم وبين الدين، كما يشتهون كما فعل بأشباعهم من قبل.

أهم النتائج والتوصيات:

وبعد فقد توصل هذا البحث إلى عدة نتائج وهي كما يأتي:

١. اتخذ الشيخ حسونة النواوي، والشيخ عبد الحليم محمود منهجا وسطا في إصلاح المجتمع والدفاع عن العقيدة والدين
٢. استطاع الشيخان أن يقدموا منهجا دعويا سارا عليه طوال فترة تعيينهما في مشيخة الأزهر ودار الإفتاء
٣. تبين من خلال البحث أن الشيخ النواوي ضحى بالمنصب والسلطة وحافظ على تاريخه وسيرته من أن تدنس فوقف موقف أهل الحق في كثير من المواقف، نصره للدين ودفاعا عن العقيدة وحفاظا على الأزهر الشريف
٤. ظهر من خلال البحث مواقف جلية للشيخ الإمام عبد الحليم محمود وجهوده ضد العلمانية ومنها: موقفه الحاسم ضد قانون الأحوال الشخصية، ودعوته إلى الاحتكام إلى الشريعة الإسلامية
٥. استطاع الشيخ الإمام عبد الحليم محمود أن يقف موقفا حاسما ضد العلمانيين بكل ما أوتي من قوة
٦. كشف لنا البحث منهج الشيخ الإمام عبد الحليم محمود حيث يعد منهجا إصلاحيا متميزا مستمدا من الكتاب والسنة، ظهرت فيه جهوده العلمية والدعوية والإصلاحية
٧. لقد فرق الشيخ عبد الحليم محمود بين الإسلام والعلمانية وبين أن الإسلام يتبرأ من العلمانية جملة وتفصيلا:

٨. تتسم جهود الشيخين في مواجهة العلمانية بالوضوح والبيان ومدى تعارض العلمانية

جذريا مع الإسلام عقيدة وشريعة ومدى تناقضها مع الإسلام في الأخلاق

٩. اتضح من خلال جهود الشيخين مدى دقة ملاحظتهما وكشفهما لحقيقة العلمانية

والمصطلحات الزائفة التي يروج لها العلمانيون في مصر في ذلك الوقت

١٠. اتضح من خلال جهود الشيخين في مواجهة العلمانية مدى حرصهما رحمهما الله على

التشريع الإسلامي وتطبيقه على أرض الواقع

١١. بينت الدراسة دور الشيخين وجهودهما المختلفة في مواجهة العلمانية ورد الشبهات

حول الإسلام

١٢. اتضح من جهود الشيخين وجوب الأخذ بالمنهج العملي في مواجهة المذاهب الهدامة

والفرق الضالة ومنها العلمانية

أما عن أهم التوصيات: فيمكن إجمالها كما يلي:

أولاً: يجب على كل العلماء العاملين بالكتاب والسنة أن يتنبهوا لمكر أعداء الإسلام وطرقهم

في بث الشبهات والباطيل حول الإسلام

ثانياً: ان الدراسة الوافية لتراث الأئمة من شيوخ الأزهر يعد كنموذج للتنفيذ والتطبيق على

أرض الواقع ضد العلمانية والعلمانيين

ثالثاً: من التوصيات الواجبة في مقام التعليم والتعلم خاصة في الأزهر الشريف تقديم تراث

الشيخين رحمهما الله تعالى للدراسة والتحليل في مرحلة الدراسات العليا والبحث العلمي

لكافة الطلاب والباحثين.

أهم المصادر

- ١- أحمد تيمور باشا؛ أحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور "أعلام الفكر الإسلامي في العصر الحديث" (الناشر: دار الآفاق العربية: سنة النشر: ١٤٢٣ - ٢٠٠٣).
- ٢- تقى خالد عبد القادر، المنهج الصوفي في فكر الإمام عبد الحلیم محمود: الملامح والخطوات، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة قناة السويس، العدد ٢ (٢٨)، ص ٣٢٠-٣٤٠.
- ٣- الجوادي، محمد. الدكتور عبد الحلیم محمود الشيخ الأنور في الزمن الأزهر، موقع الجزيرة الإلكتروني، ٢٠/٢/٢٠٢١، اطلع عليه في ١٩/٠٤/٢٠٢٤.
- ٤- خفاجي: د. محمد عبد المنعم، د. محمد عبد المنعم خفاجي الأزهر في ألف عام (عالم الكتب - بيروت / مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م).
- ٥- د محمد البهي، الأزهر تاريخه وتطوره. (طبعة وزارة الأوقاف المصرية:).
- ٦- الرافعي عبد الرحمن، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر، طبعة دار المعارف مصر.
- ٧- الشيخ عبد الحلیم محمود يتحدى السادات ويستعيد استقلال الأزهر، البروفيسور يورام ميتال، نُشر ضمن كتاب "الأزهر والسياسة" تحرير البروفيسور مليكة الزغل.
- ٨- الشيخ عبد الحلیم محمود يتحدى السادات ويستعيد استقلال الأزهر، البروفيسور يورام ميتال، نُشر ضمن كتاب "الأزهر والسياسة" تحرير البروفيسور مليكة الزغل.
- ٩- الصعيدي: عبد المتعال، تاريخ الإصلاح في الأزهر، ط. مطبعة الاعتماد، الأولى.
- ١٠- عبد الحلیم محمود، الحمد لله هذه حياتي، القاهرة: دار المعارف، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م.

١١- عنان: محمد عبد الله، تاريخ الجامع الأزهر، ط. مؤسسة الخانجي، الثانية، ١٣٧٨ هـ = ١٩٥٨ م.

١٢- محمد الجوادى - محمد الجوادى؛ الأزهر الشريف والإصلاح الاجتماعي والمجتمعي دار الكلمة للنشر والتوزيع.

١٣- محيي الدين الطعمي، النور الأبهر في طبقات شيوخ الجامع الأزهر، بيروت: دار الجيل، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.

فهرس موضوعات البحث

المحتويات

ملخص البحث	٣٠٥
المقدمة	٣٠٧
التمهيد: العلمانية ونشأتها	٣١١
تعريف العلمانية	٣١١
العلمانية في اللغات الغربية	٣١١
العلمانية في دوائر المعارف الغربية	٣١٤
أسباب نشأة المذاهب الإلحادية في الغرب	٣١٥
الصراع بين الكنيسة والعلم	٣١٥
الثورة الفرنسية	٣١٦
أهم نتائج الثورة الفرنسية	٣١٧
مذاهب ما بعد الثورة الفرنسية	٣١٧
علمانية الحكم	٣١٨
إنجيل الثورة الفرنسية	٣٢٠
أثر الفصل بين العلم والدين في أوروبا	٣٢١
العلمانية في مصر	٣٢١
أول حكومة على نظام أوروبا في مصر	٣٢٢
أول برلمان في مصر	٣٢٣

المبحث الأول: الشيخ الإمام حسونة النواوي وجهوده في مواجهة العلمانية	٣٢٥
المطلب الأول: مولد الشيخ حسونة النواوي ونشأته	٣٢٥
المطلب الثاني: مواجهة الشيخ حسونة النواوي للقوانين العلمانية	٣٢٩
المطلب الثالث: موقف الشيخ النواوي من العلمانية وقضية تحرير المرأة	٣٣٢
المبحث الثاني: جهود الإمام شيخ الإسلام عبد الحلیم محمود في مواجهة العلمانية ...	٣٣٥
المطلب الأول: نشأة الشيخ الإمام عبد الحلیم محمود وثقافته العلمية	٣٣٥
المطلب الثاني: موقف الشيخ عبد الحلیم محمود من القوانين العلمانية	٣٣٩
المطلب الثالث: جهود الإمام الأكبر في مواجهة العلمانية	٣٤١
ملخص البحث	٣٤٥
أهم النتائج والتوصيات	٣٤٨
أهم المصادر	٣٥٠
فهرس موضوعات البحث	٣٥٢

